الفاظ معانيها في الذي اثبت هو وبما هو معلوم ان من قرا القرءان برواية واحدة
من اوله الى اخره فقد قراه كله ولو حلف على قراءته كله لبر بقراءته برواية واحدة
وبان الشواذ كثيرة شهيرة لا تجحد ولا تنكر ومع ذلك لم يشتمل خط المصحف على كثير
منها ولم يرجع عدم اشتماله عليها في كونه مشتملا على كل القرءان ولو قدح ذلك
للزم ان المتفق ببعض القرءان لا كله وبان البعض الذي يقدح فقده في وجود الكل
هو ما لا بدل له ومسئلتنا من الثاني لا الاول وبهذا يرد قوله في اخر كلامه — لا ماله بدل صح
واجازته عليه السلام الاقتصار على البعض لا الكل لانه فرض كفاية واما
دليله الثالث فممنوع الملازمة ايضا للاستدلال عليها بعدم القايل بثالث مع انه
موجود لاحد مشاهير هذا الفن وهو ابو محمد مكي بن ابي طالب في كتابه الموضوع
لامثال هذه المسئلة بالخصوص المسمى بالابانة قال فيها ما حاصله مع الاختصار
ان هذه القراءات كلها التي يقرا بها الناس اليوم وصحت روايتها عن الايمة انما هي جزء
من الاحرف السبعة التي بها نزل القرءان ووافق اللفظ بها خط المصحف العثماني المجمع عليه
من الصحابة فمن بعدهم ومنع الامام عثمان من القراءة بما خالف خطها وساعده على ذلك
زهاء اثني عشر الفا من الصحابة والتابعين وكان المصحف قد كتب على
لغة قريش وعلى حرف واحد ليزول الاختلاف بين المسلمين ولم ينقط ولا ضبط فاحتمل الخط
اكثر من حرف واحد ولذلك الاحتمال الذي احتمله الخط هو جزء من الستة الاحرف الباقية
واذا كان المصحف كتب على حرف واحد من الاحرف السبعة التي نزل بها القرءان وعلى
لغة واحدة والقراءات التي يقرا بها لا يخرج شيء منها عن خط المصحف فليست اذا هي
السبعة التي نزل بها القرءان كلها ولو كانت هي السبعة كلها وهي موافقة للمصحف
لكان المصحف قد كتب على سبع قراءات ولكان عثمان قد ابقى الاختلاف الذي كرهه وانما
جمع الناس على المصحف ليزول الاختلاف ولا يخلو ان يكون ما اختلف فيه من لفظ الحروف
التي لا تخالف الخط اما هي مما اراده عثمان او مما لم يرده اذ كتب المصحف فلا بد ان
يكون انما اراد لفظا واحدا وحرفا واحدا لا كنا لا نعلم ذلك بعينه فجاز لنا ان نقرا بما
صحت روايته مما يحتمله ذلك الخط لنتحرى مراد عثمان ومن معه من الصحابة وغيرهم
رضي الله عنهم ولا نشك ان ما زاد على لفظ واحد في كل حرف اختلف فيه ليس مما اراد
عثمان فالزيادة لا بد ان تكون من الاحرف السبعة التي نزل بها القرءان فهو غير خارج
من

من هذا الذي قاله ابو محمد مكي ان المصحف مكتوب على حرف واحد وانه مشتمل
في بعض المواضع بالصلاحية على اكثر منه وليس مشتملا بالصلاحية على جميع الاحرف
السبعة وهو عين ما نحن بصدده وهذا هو القول الثالث وقوله ايضا الا ترى انهم
اتفقوا على قراءة التابوت بالتاء ثم اختلفوا هل يكتب بالتاء او بالهاء
مردود بنقل ابن عطية وغيره انهم اختلفوا في التابوت فقراءة زيد بالهاء
والقرشيون بالتاء اهـ وهذا هو الذي يصح من جهة النظر اذ لا معنى لكتب زيد التابوت — ما تثبته بالتاء صح
بالهاء وهو يقراه بالتاء وصلا ووقفا ثم قول ابي محمد مكي ان عثمان لما كتب المصاحف
لا بد ان يكون انما اراد لفظا واحدا وحرفا واحدا الى اخره مخالف لما لابي عمرو في المحكم قال
فيه وانما اخلى الصدر منهم (من الصحابة) المصاحف من الشكل من حيث ارادوا الدلالة على بقاء
السعة في اللغة والفسحة في القراءة التي اذن الله تعالى لعباده في الاخذ بها والقراءة بما
شاءت منها اهـ والى هذا الاشارة بقول الشاطبي ما فيه شكل ولا نقط
فيحتجزا او يشكل كلام ابي محمد المذكور من وجوه احدها ان الامام لو
قصد حرفا واحدا لم يجز لنا ان نخالفه وان عرفنا بعينه اخذنا به وان لم نعرفه
اقتضت قاعدة اجتماع الحظر والاباحة عدم جواز القراءة بأي وجه من الاوجه المختلفة
اللفظ اذ ما من وجه الا ويحتمل ان يكون غير مراد له فهو محتمل للمنع فيترك قراءة
المختلف فيه اصلا وان غلب جانب الاباحة لتحصيل المامور به من القراءة لم يتحقق — لتحصيل خ
الاتيان بالمراد فقط الا بعد استيفاء جميع اوجه الخلاف وهذا ما لا يعقل ثانيها
ان المصاحف العثمانية قد تعدد الاختلاف بينها في مواضع فلو قصد الامام حرفا
واحدا او وجها واحدا لكان بعضها خارجا عن الواحد الذي قصد ثالثها ان الامام لو كان كما
قال لكان الصحابة يسئلونه عن مقصوده بالخط المحتمل ولكان التابعون عنه في المواطن — خ التابعون
النائية يكاتبونه بالسؤال عن ذلك ولو كان لنقل الينا اذ هذا الامر مما تعم به
البلوى وحيث لم ينقل دل على عدم ثبوته ونفي اللازم يقتضي نفي الملزوم رابعها
انه لو كتب على حرف واحد وهو حرف قريش لم تجز لنا القراءة بغير لغة قريش عند ما
يحتملها الخط وغيرها ولا تجوز قراءة ائمة عشيرتهم بكسر السين ونحو ذلك كثير هذا
قلت والذي نختاره من اقوال الايمة حسبما ادى اليه النظر ان المصاحف العثمانية
في كثير من المواضع على حرف واحد لا تصلح لتادية اكثر منه ومواضع اخر صالحة

Copyright © King Saud University